

" - والشارع الإسلامي لا يعتبر كل مال صالحاً للانتفاع مباح الاقتناء والاستعمال والاستغلال» بل من الأموال ما لا يباح الانتفاع به للمسلم ولا يجوز له اقتناؤه وادخاره» ومنها الخمر والخنزير» فإن المسلم غير مباح له الانتفاع بهما وملكيته لهما ملكية غير محترمة» لا غرم على من أتلّفهما في يده» ويسمى هذا النوع من المال مالا غير متقوم» لأن الشارع لا يعترف له بقيمة» إذ لا يبيح الانتفاع به في حال السعة والاختيار» ولا يبيح الانتفاع إلا في حال الاضطرار كمن لا يجد ماء» وهو في حال ظمأ شديد يخشى معه هلاكه» ووجد خمرا ساغ له أن يشرب منها غير طالب لها راغب فيها» وغير مجاوز حد الضرورة وما تدفع به. ويسمى النوع الذي يباح الانتفاع به مالا متقوماً؛ لأن الشارع اعترف بقيمته الذاتية» وأباح الانتفاع به بكل طرائق الانتفاع» وهو محترم مصون» من تعدا لزم بقيمته أو مثله على حسب الأحوال» وقد نقل ابن نجيم في بحره عن الكشف الكبير جملة موجزة توضح العلاقة بين التقوم والمالية» فقال : «وفى الكشف الكبير . . . المالية إنما تثبت بتمويل الناس كافة أو بتمويل البعض» والتقوم يشترط بها» وبإباحة TT فما يكون مباح الانتفاع بدون وال لاسن لذكوة الا 1 و 1 لا يكون متقوماً كالخمر» وإذا عدم الأمران لم يثبت واحد منهما كالدم). وترى من هذا أن المالية تلازم أن تكون المالية من غير أن يثبت تقوم» ويكون حينئذ مالا غير متقوم لا يعترف الشرع له بقيمة ذاتية. 50 قيمة شرعية» وإن شئت فقل إن الملل غير المتقوم مال في عرف مستحليه ولكنه غير مال في نظر الشرع» لأن سلب احترام المال» وسلب القيمة التي يسير بها في الأسواق» والانتفاع الذي هو الثمرة الأولى من ثمرات الالية . وقد انس على ساب الشارع القيمة من الخال غير المتقوم أن تة لاضن لصاحبه المسلم شيئاً لأنه غير مصون» وإذا كان المال غير المتقوم عوضاً في البيع أو في أى عقد من العقود لم يصح العقد» ولم يكن له احترام العقود الواجبة الوفاء التي يظللها الشرع بحمايتها'. ولكن هذا إنما هو خاص بالمسلمين» أما غير المسلمين فإن كان المال غير المتقوم عندنا يتعاملون هم به ويتففعون في ديانتهم فقد أمرنا باحترامه» لأن مأمورون باحترام كل ما يتدينون به 27 إذ أمرنا بتركهم وما يدينون» فا خمر والخنزير عند أهل الذمة أموال متقومة لا يجدون عندهم حريجة دينية في الانتفاع بهاء فحق علينا أن نحترمها» فإذا أتلّف شخص لذمى خمر أو خنزير وجب عليه أن يضمن له ما أتلّف» وإن ترافعا إلى القضاء ألزمه بالضمان» وعقودهم فيهما من بيع وشراء وغيرهما صحيحة محترمة مصونة. روى أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قد اجتمع إليه عماله فقال : يا هؤلاء إنه قد بلغنى أنكم تأخذون في الجزية الخمر والخنزير» فقال بلال : أجل إنهم يفعلون ذلك. فقال : فلا تفعلوا ولكن ولوا أربابها يبيعها ثم خذوا الثمن منهم". وهذا الأثر يدل على أمرين أحدهما أنه لا يصح للمسلم أن يدخل الخمر والخنزير في ملكيته» بل لا يثبت له ملكية عليهما وثانيهما أن لغير المسلمين أن يتولوا العقود عليهما لأن ملكيتهم لها محترمة .